أقدام النظام وحمايته من السقوط في لحظات حاسمة كان الانهيار فيها قاب قوسين أو أدنى منه. ناهيك عن دور مخابراتها إلى جانب المخابرات المصرية في كشف كل تحرك مضاد للنظام.

أما الاختيار الثاني، وهو الاستكانة المراوغة حتى تهدأ العاصفة فكان الأفضل دون شك. فالجماهير العربية المسحوقة تحت وطأة التخلف والقمع، تشغلها لقمة العيش اليومية عن استذكار الفعلة السوداء، والجمهور السوداني المعاني ضنك العيش والقمع، الساعي إلى تحصيل القوت اليومي خارج بلاده في موجة من الهجرة متزايدة، سيشغل بحياته المهددة بالموت جوعاً، وبالمصادرة، عن إعادة العلاقات مع الحليف التقليدي والاستراتيجي.

وهكذا كان ... فلم يخيب النميري التوقعات! استكان لفترة وراوغ محاولاً التملص من تحديد موقف صريح ضد السادات يقطع الجسور والعلاقات نهائياً معه. وراحت أبواقه الاعلامية، خلال عام ١٩٧٩، تلتجىء إلى الشعارات العلنية المعهودة مؤيدة القضية الفلسطينية لفظياً، رافضة التفريط بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، منتقدة اتفاقية كامب ديفيد لما تتصف به من غموض[٢٩]، لكنها لم تحاول قط تحديد موقف صريح يجلو حقيقة القطيعة مع مصر.

وهي، في ذلك، لم تحد عما رسمه لها رئيسها النميري، الذي اكتفى، في هذه المرحلة، باعلان عدم إلزامية المعاهدة التي وقعتها مصر لأية دولة عربية أخرى، مجدداً تأكيده في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٩، على حق السودان في بذل الطاقات والجهد، والعمل كي لا ينسلخ أي جزء من الأمة العربية عن ساحة النضال القومي، سواء كان ذلك اضطرارياً أم أختيارياً، لأن القضية القومية، بنظره، لا تقبل الخلاف، مبدياً، في الحين نفسه، استعداد نظامه للمشاركة في أي جهد عربي يحشد الطاقات لاعطاء النضال القومي دفعة جديدة تسمح بتحقيق الأهداف[٢٧].

إن موقف النميري المنتقد للمعاهدة لم يكن أكثر من موقف انتقادي لفظي، يسعى، من خلاله، إلى استرضاء بعض ممولية علّهم يجودون عليه بدريهمات تنقذ نظامه من الضائقة الاقتصادية المتزايدة الحدة. وليس قولنا هذا تجنياً على موقفه، فالمتبصر فيه، يرى رفضاً واضحاً لسلخ أي جزء من الأمة العربية اضطراراً أو اختياراً. والمعني بحديثه مصر. أما موقف سفرائه، فكان يعكس حقيقة الموقف وجوهره بغير الديبلوماسية المعهودة والتي يفترض تناغمها مع سياسة الرئيس المعلنة. فالسفير السوداني في الكويت، يصرح، بلا مواربة، في ٩ أيار (مايو) ١٩٧٩ أن لدى السودان تحفظات على مقررات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب والتي تنص على فرض عقوبات سياسية واقتصادية على مصر، وان كان يعلن تأييد بلاده للقضية الفلسطينية ولمؤتمر قمة بغداد عموماً[٢٨]، وذلك بعد أيام معدودة من تصريحات رئيسه، والحق يقال: إن هذا الموقف إنما كان يتناغم مع موقف الاستكانة المراوغة الذي اتخذه النميري دونما تحول جدي في الموقف: وذلك بالتعتيم على الموقف الحقيقي للنظام، من خلال اختلاق التناقضات في